جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلة جامعة الشارقة

مجلة علمية محكمة

للعلوم الإنسانية والاجتماعية

عدد B

المجلد 17، العدد 1
شوال 1441 هـ / يونيو 2020م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 1996-2339

يونيو 2020م **مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية** المجلد 17 العدد 1 (B)
https//:doi.org/10.36394/jhss/17/1B/8

تأسيس البنية التحتية في أبوظبي خلال الفترة من 1960 - 1970م

محمد فارس الفارس
كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية - جامعة الشارقة
الشارقة - الإمارات العربية المتحدة

تاريخ الاستلام: 06-07-2018 **تاريخ القبول: 02-07-2019**

ملخص البحث:

شهدت فترة الستينيات من القرن العشرين مولد «أبوظبي الحديثة». فبعد اكتشاف النفط في الإمارة عام 1958م وتصدير أول شحنة عام 1962م، تغير وجه الحياة جذريًا في أبوظبي التي تحولت في فترة الستينيات من إمارة محدودة الموارد وغير معروفة للأغلبية العظمى من الناس في الوطن العربي، إلى واحدة من أسرع المدن نموًا وأكثرها استقطابًا للقوى العاملة بجميع فئاتها من مختلف دول العالم. وفي حين سارت التنمية في الإمارة بشكل بطيء في السنوات الأولى من الستينيات بسبب عوائد النفط القليلة وظروف الهيمنة البريطانية وعوامل أخرى، بدأت الإمارة منذ تولي الشيخ زايد مقاليد الحكم عام 1966م تشهد قفزة كبيرة في المشاريع وخاصة مشاريع البنية التحتية؛ إذ بدأت مشاريع المياه والكهرباء والطرق والهواتف وغيرها تسير بخطى سريعة جنبًا إلى جنب مع تأسيس الدوائر والمؤسسات والمصارف والمطار والميناء وغيرها. وفي أواخر عام 1970 كانت أبوظبي قد أكملت معظم مشاريع بنيتها التحتية.

هذه الدراسة تتناول تطور أبوظبي منذ فترة ما قبل النفط، ثم اكتشاف النفط وبدء المشاريع منذ عام 1960م.

الكلمات الدالّة: البنية التحتية، اللؤلؤ المستزرع، اكتشاف النفط، مشاريع التنمية، أول شحنة نفط، النفط والتحولات السريعة.

المقدمة:

في منتصف العشرينيات من القرن العشرين، انتشرت في منطقة الخليج، كميات كبيرة من اللؤلؤ المستزرع (الاصطناعي) الذي جلبه بعض التجار الهنود، من الهند وغيرها، لخلطه مع اللؤلؤ الطبيعي الغالي الثمن، حتى تقل قيمته ويرخص ثمنه، وكان اللؤلؤ الطبيعي في تلك الفترة، عماد الاقتصاد، ومصدر الدخل شبه الوحيد لكل إمارات الخليج من الكويت إلى مسقط.

واللؤلؤ المستزرع المجلوب هو في واقع الأمر لؤلؤٌ طبيعيٌّ ولكنه مستزرع، ولا يمكن تمييزه عن الطبيعي حتى عند أكثر تجار اللؤلؤ خبرةً، وكانت نتيجة انتشار هذا النوع من اللؤلؤ مدمرة؛ إذ انهارت هذه المهنة التي عمل بها أبناء الخليج لمئات السنين، وتعتبر الأساس الذي قامت عليه اقتصاديات منطقة الخليج قبل النفط، وبعد عدة سنوات، وتحديدًا في عام 1929م انهار سوق الأسهم في مدينة نيويورك الأمريكية، وكان اللؤلؤ الطبيعي ضمن المعادن الثمينة المتداولة في السوق، وكانت تلك بمثابة الضربة القاضية لهذه المهنة؛ إذ بدأت تجارة اللؤلؤ تتراجع تدريجيًّا، وتفقد بريقها السابق في أسواق بومباي ولندن وباريس وروما وغيرها، وتخلى أبناء الطبقات الغنية في جميع أنحاء العالم، عن الكثير من السلع الكمالية، وأهمها اللؤلؤ الذي كان يزيّن أعناق نساء تلك الطبقات.

في الثلاثينيات وجد أبناء الخليج أنفسهم في وضع مزر للغاية، فطبقة التجار والممولين والنواخذة وهي الطبقة العليا في سلم عالم الغوص، وجدت نفسها تعاني الإفلاس والديون المتراكمة والقضايا المالية الكثيرة، أما طبقة البحارة، وهي الطبقة الكادحة التي كانت وقود هذه المهنة، فقد دخلت في نفق مظلم من البطالة والفقر المدقع، وكان اكتشاف النفط في البحرين عام 1932 نقطة الضوء الأولى في هذا النفق المظلم، تبعتها الاكتشافات النفطية في السعودية والكويت وقطر، وهنا وجد أبناء الإمارات بارقة أمل جديدة في تحسين مستواهم المادي، وبدأت مرحلة جديدة من حياتهم، وهي مرحلة الهجرة إلى منابع النفط الجديدة للعمل، واستقر كثير منهم في أماكن عملهم في تلك البلدان، وتشير الوثائق البريطانية إلى هجرة واسعة لأبناء الإمارات بعد الحرب العالمية الثانية، وخاصةً خلال سنوات 1948 و1949[1]، وكان أبناء إمارة أبوظبي ضمن من هاجروا إلى هناك، وخلال سنوات الخمسينيات، زادت معدلات الهجرة الإماراتية؛ إذ تشير الوثائق البريطانية إلى

(1) Intelegence, 16 Feb- 15 March 1984, ***Political Diaries of The Persian Gulf***, vol. 18,p .46

وأنظر أيضاً

Bahrain 27th April 1949, ***The Persian Gulf Administration Reports***, Report For The Year 1948, Vol.xi. P.33

ازدياد تلك المعدلات، خلال عام 1953م وما يليه[1]. وأدى ذلك إلى إفراغ مدن الإمارات من أبنائها الذين هاجر كثير منهم مع عائلاتهم للاستقرار الدائم، وعندما زارت بعثة مجلة العربي الكويتية، مدينة عجمان عام 1960، وجدوا المدينة شبه خالية من السكان، ويقول تقرير المجلة «دخلنا عجمان العاصمة، ولم تكن مساكنها من سعف النخيل وجذوعه فقط، بل كانت هناك إلى جانبها مساكن حجرية تعلوها البارجيلات، وسألنا لمن هذه المنازل؟ فقيل لنا إنها لأبناء عجمان المغتربين الذين هاجروا مثل بقية إخوانهم في الإمارات بأعداد كبيرة أفرغت الإمارات من قواها العاملة، وقدروا أعداد هؤلاء المهاجرين بنحو 18 ألف مهاجر من جميع الإمارات»[2][3]. ولاشك أن هذا يعتبر عددًا كبيرًا للغاية قياساً بعدد السكان في الإمارات في تلك الفترة، وكان هناك عدة آلاف من هؤلاء المهاجرين، من أهل أبوظبي، الذين رحلوا إلى المدن الأقرب إلى إمارتهم، مثل قطر والبحرين، وبعض منهم ذهب إلى السعودية والكويت، ولم تسهم سنوات الرخاء أيام العصر الذهبي للؤلؤ والتي امتدت طوال الربع الأخير من القرن التاسع عشر، والربع الأول من القرن العشرين، في تغيير نمط الحياة في كل إمارات الساحل (وهو الاسم الذي كان يطلق على الإمارات قبل الاستقلال)، وفيما عدا دبي التي كانت منفتحة نسبيًا على العالم من خلال نمو التجارة في تلك الفترة، كانت مدن الإمارات الأخرى تعيش حياة بدائية، ولا شك في أن السبب في عدم تطور تلك المدن أثناء ازدهار اللؤلؤ، يعود إلى عدم وجود أجهزة حكومية تستغل موارد الدخل المجزية التي كانت تحققها صناعة الغوص على اللؤلؤ؛ لذلك كانت عائدات اللؤلؤ تذهب إلى جيوب تجار اللؤلؤ والممولين فقط، وكان هؤلاء يقدمون ما يشبه الضرائب البسية للحكومات المحلية، والتي لا تكفي عائداتها لبناء وتحديث المدن والقرى الكثيرة؛ لذا عاشت الإمارات كلها، ومن ضمنها أبوظبي، حياة صعبة وقاسية، ولم تشهد أي تطور ملموس حتى منتصف الستينيات من القرن العشرين.

أبوظبي قبل النفط:

حتى بداية الستينيات من القرن العشرين، لم يكن يوجد في أبوظبي أي مظهر من مظاهر المدن الحديثة، وساهمت سياسة الانغلاق الطويلة التي فرضتها السلطة البريطانية، إضافة إلى الفقر وشح الموارد، في تدهور الوضع الاقتصادي للسكان، ويمكننا الاطلاع على صورة من نمط الحياة في تلك الفترة، من خلال ما سجّله أحد المدرسين الفلسطينيين، وهو المدرس أحمد قاسم البوريني أحد أعضاء البعثة التعليمية الكويتية في الشارقة، الذي زار ابوظبي عام 1953، يقول «تقوم مدينة أبوظبي على شبه جزيرة تنفصل عن اليابسة

(1) Report For The Year 1953, ***The Persian Gulf Administration Reports,*** Vol. xi. P.363

(2) سليم زبال، **كنت شاهدًا- الإمارات من عام 1960 إلى 1974**، ص 87 - 88.

عند المدّ، ويتراوح عدد سكانها بين 6 و7 آلاف نسمة، ولا يوجد فيها مدارس أو مستشفيات، وتوجد بعض الكتاتيب البسيطة لتعليم الأطفال، ويمتهن معظم السكان مهنة صيد الأسماك والغوص على اللؤلؤ والتجارة، ويوجد في سوقها حوالي 70 دكانًا، وأغلب التجار إيرانيون، وهناك بعض الصاغة العرب، وتعتمد في استيراد البضائع على دبي، وواردات الإمارة تأتي من امتيازات شركة النفط التي كانت تنقب في تلك الفترة، ومن الجمارك ورسوم صيد السمك واللؤلؤ، وتصدر أبوظبي اللؤلؤ والسمك المجفف، وتتبعها بعض القرى مثل البطين وليوا، ونسبة الملوحة في آبار المياه مرتفعة، لذلك يجلب أهالي أبوظبي مياه الشرب من دبي والشارقة، ويباع البرميل بثماني روبيات»[1].

هناك شهود عيان آخرون زاروا أبوظبي عام 1960، منهم صحفيو بعثة مجلة العربي الكويتية، الذين يقولون في تقريرهم عن الزيارة «بدأنا جولتنا في أبوظبي بسيارة شيفروليه ذات إطارات كبيرة لا تغرز في الرمال، ورحنا نتطلع من خلف نافذة السيارة، فلم يكن هناك طرق أو عمارات، بل أكواخ مصنوعة من سعف النخيل تتخلّلها بضع منازل متواضعة استخدمت في بنائها صخور البحر المرجانية، وفي طلائها الجص الأبيض، والمدينة تقع فوق جزيرة صحراوية جدباء، والناس يتجمعون في مركزين فيها، في الشمال، حيث قصر الحاكم وحوله مساكن الناس، وإلى الغرب على بعد خمسة كيلومترات في منطقة تسمى البطين» [2].

ومن يطلع على الصور التي التقطتها عدسات موظفي شركات النفط، ومنهم رونالد كودري الذي التقط صورًا لأبوظبي منذ نهاية الأربعينيات وحتى الستينيات من القرن العشرين، يرى بساطة المدينة التي تتكوّن من مجموعة من المنازل المشيدة من سعف النخيل، مع بعض البيوت القليلة المبنية من الطين، والتي تتجمّع في مساحات صغيرة بالقرب من الشاطيء.

اكتشاف النفط في أبوظبي:

في سبتمبر 1958، أعلنت شركة أدما عن اكتشاف النفط في حقل أم الشيف البحري في أبوظبي، وبعدها بعام تقريبًا، وفي ديسمبر 1959، أعلنت الشركة التي تنقب عن النفط في المناطق البرية وهي شركة تطوير نفط الساحل المتصالح، عن اكتشاف النفط في البر، وكان أول حقل بري اكتشف فيه النفط هو حقل (مربان3) على عمق يزيد قليلاً على 8 آلاف قدم، وكان هذا أول اكتشاف للنفط في كل إمارات الساحل، أما أول شحنة نفط تم

(1) أحمد قاسم البوريني، **الإمارات السبع على الساحل الأخضر.**

(2) سليم زبال، **م. س**، ص 88

تصديرها من الحقول البحرية، فكانت في يونيو 1962، ومن الحقول البرية في ديسمبر 1963 [1].

كانت أبوظبي في تلك الفترة تملك كل مقومات التنمية السريعة، فالإمارة كانت أرضًا بكرًا، إلا من بعض المنازل المبنية من الطين وسعف النخيل، وهذا الوضع كان مناسبًا لتخطيط مدينة جديدة بدءًا من الصفر، كما أنه لم تكن هناك أي مؤسسات حكومية أو أي نظام إداري للإمارة، وكانت المدينة مهيأة لمرحلة البناء العمراني والإداري بدون وجود معوقات، وبالفعل بدأت المدينة الجديدة تسير نحو التحديث نتيجة للعوائد الكبيرة التي بدأت تجنيها من تصدير النفط، ولكن عجلة التنمية سارت ببطء شديد لأسباب كثيرة، أهمها وقوع الإمارة في تلك الفترة تحت الحماية البريطانية التي كانت تفرض العزلة على المنطقة.

كانت مشاريع التنمية والتطوير الملحّة التي لا تستوجب التأخير، تعني الانفتاح على العالم، ودخول شركات ومؤسسات دولية وعربية، وهجرة واسعة للأيدي العاملة من كل مكان في العالم، ولكن السلطة البريطانية وإن كانت لا تمانع من تغيير الوضع القائم، وتحديث المدينة، للفائدة التي ستجنيها الشركات البريطانية، ولإسكات وسائل الإعلام التي بدأت توجه إليها انتقادات صريحة، وخاصة محطات الإذاعة العربية، مثل صوت العرب التي تبث من القاهرة، وإذاعة بغداد وغيرها، إلا أن الإنجليز كانوا متخوفين من الانفتاح، بعد عقود طويلة من الانغلاق التام، ولكن بنفس الوقت، لم يكن من الممكن الاستمرار بالوضع السابق، كما أن الشيخ شخبوط كان يرى ضرورة السير في عجلة التنمية بتدرج بطيء، حتى لا تحدث الثروة الجديدة، تحولات اجتماعية سريعة، تؤثر على عادات وتقاليد المجتمع المحافظ، وهو ما يحدث عادة في كثير من المجتمعات التي تتأثر بـ«صدمة النفط»، ولذلك تحركت مشاريع التنمية في النصف الأول من الستينيات، ببطء شديد.

بدء مشاريع التنمية:

تناقلت وسائل الإعلام العربية والأجنبية أخبار اكتشافات النفط في أبوظبي، ويبدو أن بعض الصحف الأجنبية والعربية، كانت تظهر صورة وردية للامتيازات التي سيحصل عليها العمال الذين يرغبون بالعمل في حقول النفط، مما أدى إلى تدفق عدد كبير من العمال العرب والآسيويين، وكانت لدى الكثيرين فكرة مسبقة عن بعض الامتيازات التي حصل عليها العاملون في حقول النفط في الكويت والبحرين، ولكن الوضع كان مختلفًا في أبوظبي، فالمدينة في تلك الفترة، لم يكن يوجد بها بنية تحتية، فليس هناك كهرباء، ولا

(1) محمد فارس الفارس، **الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل (دولة الإمارات العربية المتحدة حالياً)**، ص 220.

تمديدات مياه للمنازل، وكانت ظروف المعيشة صعبة للغاية، كما أن حقول النفط كانت بعيدة عن مدينة أبوظبي، وأقيمت مقرات سكنية من البيوت الجاهزة والخيام لإقامة هؤلاء العمال في المناطق البرية بالقرب من حقول النفط، وعانى الكثير من هؤلاء العمال من الانعزال التام عن المدينة، وظروف العمل الشاقة، وأوضاع المناخ الصعبة من حرارة ورطوبة معظم أيام السنة، ويعبر شاهد عيان زار أبوظبي تلك الفترة، وهو عبد القادر زلوم، عن انطباعاته عما رآه وسمعه، فيقول «إن اسم أبوظبي يتردد كثيرًا هذه الأيام، ويفعل فعل السحر في عقول كثيرين يطمحون في الغنى، أو يأملون في الحصول على وظيفة أو عمل، ويحاولون أن يشدوا الرحال إلى تلك الإمارة، وكثير منهم من فعل ذلك، ولكنه أصيب في النهاية بخيبة أمل، إذ إن ما طرق أسماعهم كان يفوق الحقيقة بأبعاد خيالية، إن ما حدث في الكويت من الغنى المفاجئ وأصبح أسطورة ربما لن يتكرر، ولذلك فليتريث كل من يجازف بالسفر إلى هناك دون تعاقد مسبق مع الحكومة أو شركات النفط، ويوفر بعض دراهمه التي قد يكون في حاجة ماسة إليها، ويستعملها في شيء آخر يعود عليه بالنفع، ثم إن دخول هذه الإمارة لا بد له من سمة خاصة، حتى لمن يقيم في الإمارات الست الباقية من رعايا الحكومات العربية، فلا بد له من مراجعة دار الاعتماد البريطاني في دبي، والحصول على سمة حتى يتسنى له بموجبها دخول أبوظبي»[1]. ويقول شاهد عيان آخر «ينظر كثير من المواطنين الذين عملوا في شركات النفط في الخمسينيات والستينيات إلى تلك الفترة بمرارة وليس بإعزاز، فقد عمل معظم المواطنين أعمالًا يدوية كعمال تنظيف وحراس وسائقين وطباخين، وفي الوقت الذي تولى فيه الوافدون الأعمال الإشرافية، كان المواطنون يقومون بالأعمال المجهدة، وكانوا ينامون في الخيام، وكان طعامهم يتألف عادةً من الأرز والعدس، وكان العمال يحصلون على إجازة لمدة شهر بعد إكمالهم سنة من العمل، وكان بوسع المحظوظين الذين يقيمون في طريف على مسافة 60 كم، زيارة أسرهم في عطلة نهاية الأسبوع، ولكن لم يكن بوسع الكثيرين تحمل تكاليف السفر؛ إذ إنّ شركات النفط في ذلك الوقت لم تكن توفر النقل، وكان الذين يعيشون ويعملون على جزيرة داس، منفصلين عن أسرهم بشكل دائم ولفترات طويلة، وكان العمال المواطنون الذين يحاولون الحصول على أجر أعلى وظروف عمل أحسن، إما يطردون من العمل كليًّا أو يسجنون، وكان الوضع يائسًا، مما دفع العمال للإضراب عام 1963»[2]، ومن الواضح أن السلطة البريطانية لم تتح الفرصة للمواطنين، للاستفادة من فرص العمل التي وفرتها شركاتها، بمنحهم امتيازات معينة، وكان كل همّها توظيف عمالة رخيصة بأقل التكاليف، كما أنها قامت بعرقلة دخول الجنسيات العربية، من خلال وضع شروط كثيرة، أهمها شرط الحصول على تأشيرات مسبقة من دار الاعتماد، حتى يصبح الدخول مقننًا،

(1) عبد القادر زلوم، **عمان والإمارات السبع**، دار الحياة، بيروت، 1963، ص 82 - 83.

(2) محمد عبد الجليل الفهيم، **من المحل إلى الغنى (قصة أبوظبي)**، ص 60 - 62.

وليتم التحكم بدخول جنسيات معينة، خاصة بعد تجربة الإنجليز مع المدرسين العرب الذين قدموا لدبي والشارقة في الخمسينيات، وقاموا بتحريض الطلاب ضد الوجود البريطاني في المنطقة. كانت تلك التجربة ماثلةً أمامهم وعانوا من ورائها الكثير، بعد تسليط الصحف العربية في مصر وغيرها، لحياة العزلة والفقر والتخلف في هذا الجزء من العالم العربي.

بدايات التحديث: تأسيس بلدية أبوظبي

«بعد الاتكال على الله العلي القدير، ورغبةً منا في العمل على تحسين أحوال البلاد وتحقيق الخير والتقدم والرفاهية لأبناء شعبنا الكريم، نفتتح مبنى البلدية». كانت هذه هي الكلمات التي أعلن بها الشيخ شخبوط بن سلطان حاكم أبوظبي افتتاح أول بلدية في أبوظبي عام 1961، وهي أول مشروع مهم في أبوظبي، بعد أن تم اكتشاف النفط، وأوكل لتلك الدائرة الجديدة، مهمة تحسين الظروف المعيشية في المجالات المهمة، مثل تزويد المدينة بالكهرباء، وتمديد مواسير مياه الشرب للمنازل، وإنشاء الخدمات العامة، وأسندت مهمة تخطيط المدينة إلى الاستشاريين البريطانيين وليم هالكرو وشركاه، وسكوت ويلسون وكيركباتريك وشركاهم، وقدم هؤلاء مقترحاتهم في مايو 1962. في تلك الفترة، كان عدد سكان مدينة أبوظبي يقدر بحوالي 4000 نسمة[1]، فيما يتوزع بقية السكان، في مناطق مختلفة من إمارة أبوظبي، مثل قرى العين وليوا وغيرها، ولكن البلدية لم يكن لها بصمات واضحة على المدينة، في السنوات الأولى من الستينيات؛ إذ كانت المشاريع بطيئة ومتعثرة، ويرجع ذلك إلى رغبة الإنجليز بالإنفتاح التدريجي البطيء، وبنفس الوقت تمكين الشركات البريطانية من أخذ أكبر قدر من مشاريع التنمية، ورغم أن شخبوط كان عنده نفس الرغبة بالانفتاح البطيء، إلا أنه كان يرفض احتكار الإنجليز لكل شيء، مما أدى إلى اصطدام الطرفين، والخلافات بين شخبوط والإنجليز قديمة، وتعود إلى فترة الثلاثينيات، عندما فرضت بريطانيا اتفاقيات النفط المجحفة، وأرغمت الحكام على توقيعها، ثم قامت بعد الحرب العالمية الثانية، بتعديل تلك الاتفاقيات، وصدر قانون ما يعرف بمناصفة الأرباح والذي كان يعني أن كل برميل ينتج له تكلفة، فإذا تم خصم هذه التكلفة من السعر الذي تشتري به الشركة هذا البرميل، يتم تحديد ربحية كل برميل، وهذه الربحية يتم اقتسامها بين الدول المنتجة والشركة، وبعد إعلان اكتشاف النفط في أبوظبي عام 1958، أرسلت الشركات المنقبة مسؤوليها للتفاوض مع الشيخ شخبوط حول تعديل اتفاقية الامتياز التي وقعت عام 1953 إلى اتفاقية مناصفة، إلا أن الشيخ شخبوط رفض العرض، وأصر على الاستمرار في اتفاقية عام 1953 التي يحصل بها على 20% من إجمالي المبيعات والتي اعتبرتها الشركات غير مرضية بعد اكتشاف النفط، وأخذ الإنجليز يشرحون في تقاريرهم

(1) د. عبدالرحمن مخلوف، **مدينة أبوظبي، لمحات من رحلة تحديثها**، إصدار خاص

عن أن نظام المناصفة أكثر جدوى وأفضل، وواقع الأمر أن الشركات الأمريكية والبريطانية التي حاربت فكرة المناصفة في البداية عندما طرحتها فنزويلا، استطاعت أن تصوغ الاتفاقيات بطريقة جعلتها هي الرابحة في النهاية، فنظام المناصفة يحتوي على الكثير من الثغرات التي عرفت فيما بعد، ولهذا السبب أصر الشيخ شخبوط على الاستمرار في اتفاقية 1953 ؛ لأنها واقعيًا أفضل من نظام المناصفة[1].

كان هذا الخلاف هو واحدًا من خلافات كثيرة بين الطرفين، ويمكننا الإطلاع على صورة أوضح عن نتائج هذا الخلاف من خلال رؤية أحد المعاصرين لتلك الفترة، وهو محمد عبد الجليل الفهيم الذي يقول «حاول البريطانيون طوال عام 1962، وعلى مدى عدة سنوات بعد ذلك، إقناع الشيخ شخبوط البدء بتطوير البنية التحتية، التي كانت أبوظبي في أمس الحاجة إليها، ووصل المهندسون والاستشاريون البريطانيون وفي جعبتهم الكثير من الأفكار، وكان سيتم تمويل الإنشاءات من الإيرادات التي ستحققها شركات النفط خلال السنوات الخمس التالية، وكان البريطانيون سيحققون مكاسب من تلك المشاريع؛ إذ إن الشركات البريطانية هي التي ستنفذ تلك الأعمال، ورغم أن أبوظبي كانت ستستفيد كثيرًا أيضًا، لكن الشيخ شخبوط ما كان ليسمح بأي من ذلك، وظل على علاقة غير جيدة مع السلطة البريطانية، وكان كثير الشك بأي شيء وكل شيء يقترحه الإنجليز، وكان الشيخ يلتقي بالمعتمد البريطاني بانتظام ويصغي إلى اقتراحاته ويوافق عليها فورًا، ولكن لا يتم تنفيذ شيء»[2]. ومن خلال ما ذكره الفهيم، يمكننا فهم أسباب عدم قيام البلدية التي افتتحت عام 1961 وكلفت مجموعة من الاستشاريين البريطانيين بتخطيط المدينة، بأي مشاريع تطويرية للمدينة الناشئة، واقتصرت المشاريع التي اهتمت بها البلدية على بعض الخدمات، وأهمها تزويد المدينة بالماء والكهرباء.

إمدادات المياه:

منذ القدم، واجهت أبوظبي مشكلة ندرة المياه الصالحة للشرب، وكانت معظم مياه الآبار مالحة، وتقول بعثة مجلة العربي التي زارت أبوظبي عام 1960، أن مياه آبار أبوظبي كانت تتميز بنسبة عالية من الملوحة، تجعلها غير صالحة للشرب، ويشرح صحفيو المجلة مشاهداتهم بقولهم «توقفت السيارة التي تجول بنا في أبوظبي عند منطقة (العقلة) لنلقي نظرة على آبار المياه التي تغذي أبوظبي، وكان حفر حفرة في الرمال بارتفاع قامة الإنسان، كافية للعثور على الماء، وتبقى مياه البئر صالحة لمدة يومين، قبل أن تزداد ملوحتها فتطمر، وتحفر بئر أخرى بدلاً عنها، وداخل إحدى الآبار، شاهدنا

(1) د. محمد فارس الفارس، **م.س**، ص 241 - 242.

(2) محمد عبد الجليل الفهيم، **م. س**، ص 78 - 79.

رجلاً واقفا وبيده دلو من جلد الماعز، ينقل به الماء من قاع البئر، إلى صفائح قديمة مستهلكة، يرفعها زميله إلى ظهر الحمار الذي يتنقل بين البيوت المبنية من سعف النخيل في الحواري، عارضًا بيع كل أربع صفائح ماء بروبية هندية واحدة، وهي مياه نصف مالحة صالحة للغسيل والطبخ، وأحيانًا للشرب وقت الحاجة، وعندما أبدينا استغرابنا من استمرارية استخراج مياه الآبار، رغم وجود مقطرة لتحلية ماء البحر المالح، أجابونا: منذ قرون ونحن نشرب من مياه البحر المالحة، وعندما جاء الماء المقطر الصافي، رحنا نضيف إليه ونخلطه بمياه الآبار المالحة، التي أصبح من الصعب علينا تركها، والانعتاق من مذاقها الكريه»[1]. ويقصد محرري مجلة العربي بمقطرة تحلية مياه البحر، أول محطة تحلية مياه أقيمت في إمارة أبوظبي وأصبحت جاهزة للتشغيل في نفس العام 1960 الذي زاروا فيه المدينة، وكانت بسعة 12 ألف جالون يومياً[2]. وتشير الوثائق البريطانية أن تلك المحطة، كانت تنتج مياهًا رديئة في بداياتها، كما أن المحطة واجهت مشكلات عديدة منذ تشغيلها، ولم تشغل بكامل طاقتها إلا في خريف عام 1961، حيث بدأت تنتج 11 ألف جالون يوميًا، ولكنها لم تكن تفي بالحاجة[3]. وفي آب/ أغسطس 1961 أمر الشيخ شخبوط بإقامة محطة أخرى لتحلية المياه، إلا أن الشركة الموردة لم توفر الأنابيب الموصلة للبحر، وظلت المحطة معطلة[4]. وتعليقًا على ذلك، تقول بعثة مجلة العربي: إن المحطة الثانية التي تم تشغيلها أخفقت في عملها مثل سابقتها؛ لأنه كانت تنقصها الأنابيب اللازمة لسحب مياه البحر إليها[5].

كانت أسعار المياه العذبة مرتفعة، ومفهوم المياه العذبة في تلك الفترة لا يعني أنها مياه صحية، وإنما مياه صالحة للشرب، وكان الجالون يباع بـ2 آنة، وهي جزء من الروبية الهندية التي كانت العملة المتداولة في تلك الفترة، ورغم ذلك، فقد كان هذا السعر يفوق مقدرة الكثير من أهل أبوظبي الفقراء؛ لذلك كان السكان مضطرين في معظم الأحيان إلى شرب المياه من الآبار المالحة، كما أن المحطة الوحيدة التي تم تشييدها كانت تعمل في منطقة محاطة بالرمال، وبسبب عدم وجود وسائل نقل، كان الناس يضطرون إلى نقل المياه في قِرب من الجلد أو جرار فخارية على ظهور الدواب، وهناك صور قديمة لأبوظبي تظهر مجموعات من النساء وهن يحملن تلك الجرار على أكتافهن، وهذا بحد ذاته يعطي صورة واضحة لقسوة الحياة في تلك الفترة؛ إذ إن قسوة المناخ الحار طوال العام وقلة

(1) سليم زبال، **م. س**، ص 183 - 184.

(2) Economic Report No. 4, 1960. 4th Quarter, 1960, ***Records the Emirates 1961***, p. 393

(3) محمد عبد الجليل الفهيم، **م. س**، ص 70 - 71.

(4) Annual Economic Report, Abu Dhabi 1962, ***Records Of The Emirates 1962***, P. 386

(5) سليم زبال، **م. س**، ص184

المياه وفقر البيئة[1]، وبدأت الأمور تتحسن قليلاً بدءًا من عام 1963، حين تم البدء بتشغيل المحطة الثالثة لتحلية المياه التي أقامتها شركة كويتية، وسعتها 25 ألف جالون من المياه، ولكنها استغرقت وقتاً طويلاً إلى أن بدأت العمل بشكل جيد[2]. وتقول بعثة مجلة العربي أن الشيخ شخبوط أمر بمدّ ثلاثة خطوط أنابيب لنقل المياه من منطقة الساد غرب مدينة العين لتلبية احتياجات أبوظبي بمليوني جالون من الماء العذب يوميًا، فيما بعد[3].

الكهرباء والخدمات الأخرى:

في بداية الستينيات، كانت أبوظبي تغرق في الظلام بعد مغيب الشمس مثلها مثل كل مدن الإمارات الأخرى، ورغم بدء تصدير النفط عام 1962، إلا أن خدمة الكهرباء لم تمدّ للمدينة، ويقول محمد الفهيم الذي عاصر تلك الفترة: إنه في عام 1961 تمت إنارة قصر الشيخ شخبوط بواسطة مولد كهربائي نقال، وتشير الوثائق البريطانية إلى أن الشيخ شخبوط أبرم اتفاقية في يناير عام 1963 مع شركة المشاريع الهندسية البريطانية لتأسيس شركة باسم «شركة أبوظبي للإمداد الكهربائي» برأسمال مقدم من حكومة أبوظبي يقدر بـ1.500.000 جنيه استرليني، حيث تقوم الشركة بإمداد أبوظبي بالكهرباء، وإقامة كافة محطات التوزيع بحيث يتم تحصيل فاتورة الكهرباء عن كل منزل بمبلغ زهيد، وكان يتم قطع الإمداد عن المستهلك الذي يعجز عن السداد بعد إشعاره بفترة من الوقت، وكانت مدة الإتفاقية بين الحاكم والشركة 20 عامًا، وخصصت نسبة 10% من الرأسمال المساهم به في الشركة للحاكم[4]. ويشير تقرير آخر إلى أن المحطة التي تم تشييدها بناء على تلك الاتفاقية، أصبحت جاهزة للعمل في يوليو 1964 [5].

في مارس 1963، دشن الشيخ شخبوط أول مكتب بريد في أبوظبي، وكانت الرسائل قبل ذلك تسلّم باليد؛ ولذلك، لم يكن هناك الكثير من المراسلات، وكان الناس لا يكتبون لبعضهم إلا إذا كانوا مضطرين لذلك، ووعدت هيئة البريد الجديد، اختصار وقت البريد العادي من لندن إلى أبوظبي في ثلاثة أيام فقط[6]، أما بالنسبة للهاتف، فقد افتتح مكتب

(1) محمد عبد الجليل الفهيم، **م. س**، ص 71، 72، 102.

(2) Economic Report For Abu Dhabi 1963**, *Record Of The Emirates 1964***, P.247, And ***Records Of The Emirates 1962***, P. 387

(3) سليم زبال، **م .س**. ص 184 - 185

(4) ***Records Of The Emirates 1963***, P. 395

(5) ***Records Of The Emirates 1964***, P. 245

(6) محمد عبد الجليل الفهيم، **م. س**، ص 101.

للتلغراف والهاتف في ديسمبر 1963(23)[1]، إلا أن شركة ايراديو التي يدعمها البريطانيون دخلت في نزاع مع الشيخ شخبوط، وتأخر تركيب شبكة الهاتف سنتين، وذلك حتى صيف عام 1963، عندما بدأت الشبكة بالعمل بسبعين خط هاتف كان معظمها لخدمة المراكز الرئيسة لشركات النفط، ومكتب المعتمد البريطاني، والمؤسسات المهمة[2].

التحولات البطيئة في بداية الستينيات:

في عام 1961، أصدر الشيخ زايد، أول قانون للعمل في أبوظبي، بصفته نائبًا لشقيقه الشيخ شخبوط حاكم أبوظبي، نص على تنظيم الأجور وساعات العمل[3]. كان هذا القانون بمثابة طوق نجاة لمئات العمال المواطنين والوافدين العاملين في أبوظبي، سواء في شركات النفط أو غيرها، إلا أن الإنجليز أشاروا في تقاريرهم أن هذا القانون (لا يمس بطريقة مباشرة الناس الذين يخضعون للتشريعات البريطانية، لكنه يؤثر بطريقة غير مباشرة على العاملين الذين ترغب الشركات البريطانية في استقطابهم)[4]. ومعنى ذلك أن الشركات البريطانية التي كانت تنقب وتستخرج وتصدر النفط، كانت تعمل بمعزل عن أي قوانين في البلد الموجودة فيه، وعمومًا، فقد زادت أجرة العمال خلال عام 1962 في أبوظبي بشكل طفيف، وحاولت بلدية أبوظبي التي تأسست عام1961، تطبيق قانون العمل على أصحاب المنشئات، وخاصةً فيما يتعلق بدفع الأجر بنسبة 100% للعمل الإضافي، إلا أن التقارير البريطانية تشير إلى أن القانون لم يطبق بطريقة سليمة[5]، وكان ذلك شيئًا طبيعيًّا بسبب بيئة العمل الجديدة التي لم تستوعب بعد، تطبيق القوانين، وخلال العام نفسه، أي عام 1962، بدأت أجرة العمال تزداد تدريجيًّا بسبب الطلب الشديد للعمالة في مواقع شركات النفط، وخاصةً في جبل الظنة، وتشير الوثائق إلى ازدياد الأجر، مع توفير الطعام والشراب[6]. وهذا الطلب المتزايد للعمال مرده إلى بدء تصدير النفط من جزيرة داس في يونيو 1962 من قبل شركة أدما، وازداد هذا الطلب في العام التالي عندما بدأت شركة تطوير نفط الساحل التي تغيّر اسمها ليصبح (شركة نفط أبوظبي)، بتصدير أول شحنة لها من المناطق البرية في ديسمبر 1963 [7].

---

(1) ***Records Of The Emirates 1961***, P. 392

(2) محمد عبد الجليل الفهيم، م. س، ص 102.

(3) ***Records Of The Emirates 1961***, P. 400

(4) ***Ibid***

(5) ***Records Of The Emirates 1962***, P. 220

(6) ***Records Of The Emirates 1962***, P. 402

(7) د. محمد الفارس، **م. س**، ص 223.

التطلع للثراء، لم يغر العمال الذين قدموا من عمان وإيران وباكستان[1]، وكذلك من لبنان وسوريا وفلسطين فقط[2]، وإنما أغرى الكثير من رجال الأعمال للتوجه إلى أبوظبي، ويشير تقرير بريطاني إلى أن القليل من هؤلاء نجحوا في مفاوضاتهم مع الشيخ شخبوط، ومعظمهم كانوا يمثلون شركات بريطانية باستثناء شركة كات اللبنانية التي رغبت ببناء فندق في أبوظبي[3].

مع توافد هؤلاء العمال، ورجوع أبناء أبوظبي المغتربين، بدأ وضع المدينة يتغير تدريجيًّا، وبدأت الحياة تدب فيها من جديد، وتمكن بعض المواطنين من الاستفادة من دخول الوافدين، بتحقيق بعض الدخل المالي من خلال البيع والشراء والتأجير، وحول تلك المستجدات، يقول محمد الفهيم «رحب السكان المحليون بوصول الوافدين، فقد رأوا في ذلك علامة على النمو الاقتصادي، ومصدراً لفرص العمل التي تحسن مستويات معيشتهم، فقام بعض المواطنين بتأجير أجزاء من بيوتهم، وتدبر بعضهم الآخر أمر شراء سيارة أو شاحنة صغيرة، وقام بتأجيرها للشركات الأجنبية، وحاول المواطنون إيواء الأجانب؛ لأن وجودهم كان يعني الرخاء، وأملاً في مستقبل أكثر إشراقًا، ولم يستغلوا الوضع بالمغالاة في أسعار منتجاتهم أو خدماتهم، وقد كان بوسعهم ذلك بسهولة، ولكنهم تعاملوا مع الوافدين بنية طيبة، فكانوا يحققون لأنفسهم دخلاً متواضعًا، ويلبون حاجات الوافدين بأفضل ما يسعهم ذلك، ولم يكن يوجد في المدينة مطاعم لإطعام مئات الأجانب الذين كانوا يتوافدون تباعًا، ولم تكن توجد مساكن لإيوائهم، ولم يكن يوجد في أبوظبي فندق في ذلك الوقت، وكان الناس يستدينون من بعضهم البعض لبناء غرف ومطاعم صغيرة لمواجهة الطلب على الطعام والمأوى، ولم يبدأ أول فندق العمل في أبوظبي إلا في خريف عام 1962». ويتابع الفهيم روايته للتحولات الجديدة فيقول: «رغم أن التطور كان يسير بسرعة السلحفاة، إلا أنه كان يقودنا إلى المستقبل، ومن أهم المستجدات التي حدثت، وصول السيارات، وخاصةً السيارات ذات الدفع بالعجلات الأربع، وزادت شعبية هذه السيارات، ومع ازدياد الدخل، وانخفاض سعر السيارات، ازداد عدد مشتريها، رغم أنه لم تكن توجد طرق معبدة، وتدريجيًّا غدا التنقل على ظهور الجمال والخيول والحمير أقل شيوعًا، وكان الذين يملكون سيارات، يقودونها في أي وقت، وفي أي مكان، كالممرات الضيقة بين البيوت أو يقودونها عبر الصحراء، أو على طول الشاطئ، وأينما رغبوا، وبعد فترة تم استيراد سيارات الصالون التي كانت تعلق في بحور الرمال التي تغطي المدينة، ولم يكن هناك لوحات ترخيص، وكنا جميعًا نعرف من هو صاحب السيارة من اللون والنوع والموديل، وكان

(1) ***Records Of The Emirates 1962***, P. 220

(2) محمد عبد الجليل الفهيم، **م. س**، ص 61.

(3) ***Records Of The Emirates 1962***, P. 386

البنزين يستورد من منطقة عبادان في إيران، ويشحن في قوارب، ويتم تنزيله في دبي، وتوزيعه بعد ذلك في جميع أنحاء الإمارات، بما فيها أبوظبي، بواسطة الشاحنات، وكانت معظم تلك المنتجات توردها شركة بريتش بتروليوم، وكان يتم توفير البنزين بواسطة ممثل محلي، عادة ما يكون محلّه مشرفًا على الطريق أو مجاورًا لمنطقة مكشوفة، وكان البنزين يصل في براميل كثيرة، ولذلك كان يتم تزويد صاحب المحل بمضخة يدوية لضخ البنزين من البراميل إلى السيارات[1].

كان هناك تطور آخر مبهر وجديد، وبنفس الوقت مليء بالإثارة، كان ذلك هو المذياع الذي بدأ ينتشر بالمدينة التي لم تكن تسمع أو تقرأ أو ترى أخبار العالم، وبدأت أجهزة المذياع تنتشر منذ بداية الستينيات من قبل أبناء أبوظبي العائدين من دول الخليج، أو من الأجانب الذين وفدوا للمدينة للعمل. يقول محمد الفهيم: «بدأ الناس يستمعون إلى إذاعة صوت العرب من القاهرة، وعندها أدركوا أن هناك عالمًا وراء شواطئ أبوظبي، عالمًا مليئًا بالبلدان الأكثر تقدمًا منا، وأصبح الناس أكثر إدراكًا بما يحدث في العالم العربي، وبدأنا نتابع الأخبار والتعليقات عما يحدث في منطقة الشرق الأوسط، وحين أدركت الإذاعة المصرية أن لها جمهور مستمعين في الخليج يعيش أوضاعًا سيئة، وجهت جزءًا من تعليقاتها إلى هذه المنطقة، وارتفعت معنويات أهل أبوظبي عندما عرفوا أن هناك مَن يشعر بوجودهم، ونتيجة لتغطية الإذاعة، وكذلك أحداثًا كانت تقع في أجزاء متفرقة من العالم العربي، أضرب بعض عمال النفط المواطنين في أواخر ربيع عام 1963 بسبب الأجور المتدنية، وتوقف العمل في جبل الظنة وطريف وجزيرة داس؛ إذ طالب العمال المحليون بأجر أفضل، وتحسين ظروف العمل، ورغم أن عددهم كان ضئيلاً، فقد أصروا على مطالبهم، ونجح العمال المحليون في شد انتباه أرباب العمل وإفهامهم أنه لم يعد بوسعهم الاستمرار بتلك المعاملة، ونتيجة لذلك تمت مساواة رواتب العمال في المناطق البرية والبحرية، كما تم تحسين رواتب بقية العمال في الأماكن الأخرى[2](34).

استغلال الإنجليز للوضع الاقتصادي:

مع تصدير أول شحنة نفط عام 1962، بدأت أبوظبي أولى خطواتها نحو الغنى، وبدأت تودع سنوات الفقر والجهل والحرمان الذي استمر منذ تأسيسها، وبنفس الوقت، بدأت معاملة الإنجليز للإمارة تتغير، فقبل النفط، كان المعتمد البريطاني يدير شؤون الحماية البريطانية في الإمارات من خلال وكالتهم في دبي، وكانت تلك الوكالة قد نقلت مقرها من الشارقة إلى دبي عام 1953، وكان المعتمد يتصرف بما تمليه عليه واجباته كممثل

(1) محمد عبد الجليل الفهيم، **م. س**، ص 64 - 67.

(2) **المرجع السابق**، ص 101 - 102.

لحكومته، فهو مسؤول مسؤولية كاملة عن الشؤون الخارجية طبقًا للمعاهدات البريطانية وأهمها معاهدة عام 1892 المانعة لكل تواصل بين الحكومات المحلية في الإمارات، وأي دول أو مؤسسات أجنبية، والاستمرار في كتابة التقارير التي تحوي كل صغيرة وكبيرة عما يجري، إضافةً إلى استمرار الإشراف على حالة الانغلاق والجهل والفقر إلى ما لا نهاية، وبمجرد أن أحست الشركات البريطانية المنقبة عن النفط، بعدم جدوى الاستمرار في التنقيب في الإمارات الأخرى، بعد اكتشاف النفط في أبوظبي عام 1958، لم تتردد في إنهاء عقودها من طرف واحد، واتجهت أنظارها وأنظار حكومتها إلى أبوظبي، وكانت الحكومة البريطانية قد قامت بفتح دار الاعتماد البريطاني في أبوظبي عام 1956، حتى يكون الإشراف على المستجدات مباشرًا، وخاصة بعد التباشير الأولى بوجود النفط، والتي أعلن عنها عام 1953، وسخّرت دار الاعتماد في دبي، وفيما بعد في كلا الإمارتين، كل جهودها من خلال موظفيها ومسؤوليها للسيطرة على الوضع الاقتصادي الذي تغيّر مع بدء زيادة الدخل المالي للإمارة، وتغيّر أسلوب السلطة البريطانية، وتحولت من جهة تصدر الأوامر وتتعامل بغطرسة المحتل، إلى جهة تطلب ودّ الشيخ شخبوط لفتح المجال أمام الشركات البريطانية، لأخذ كل المشاريع المزمع إقامتها في أبوظبي، فإضافة إلى السيطرة البريطانية في مجال النفط من خلال الشركات التي نقبت في البر والبحر، تشير الكثير من الوثائق البريطانية إلى محاولات كثيرة من الشركات التجارية البريطانية للسيطرة على الاستيراد والتصدير، وعلى تموين شركات النفط، وغيرها من المجالات، وفي تقرير مؤرخ في 12 نوفمبر 1963، تمت الإشارة إلى دعم قوي من الحكومة البريطانية لشركة هامبروز البريطانية للقيام بهذه المهمة، ويقول التقرير: «إن خطة الشركة الأولية تتلخّص في إقامة فرع لشركة كوكسن لتقوم بالتمثيل كمركز عام لتوريد السلع، ولتصبح وكيلا لشركات أخرى، وفي كلتا الحالتين يسرّهم التعامل مع التجار المحليين باعتبارهم شركاء، وهم يبحثون عن رجل إنجليزي يتحدّث العربية يقوم بإدارة فرعهم في أبوظبي»[1].

هناك الكثير من التقارير التي تعطينا صورة واضحة عن تحوّل المسؤولين البريطانيين في أبوظبي ودبي إلى مندوبين لحكومتهم وشركاتهم من أجل السيطرة على السوق التجارية في أبوظبي قبل أن تفلت منهم زمام الأمور لصالح الشركات الأجنبية الأخرى، فعلى سبيل المثال هناك تقرير بتاريخ 20 / 6 / 1962 كتبه جي هوبز من إدارة العلاقات التجارية البريطانية يقول فيه: «تناولت مع المعتمد السياسي في أبوظبي وموظفيه التجاريين، وكذلك الممثلون البريطانيون لشركات النفط والبنوك وبعض أصحاب الأعمال التجارية، كيفية التعامل مع التجار المواطنين في أبوظبي الذين تعوزهم الخبرة والدراية وشح الإمكانيات المالية لإقامة عمل مثمر في السوق الكبير والواسع المتوقع افتتاحه، وكذلك أن يصبح كل

(1) ***Records Of The Emirates 1963***, P. 209

منهم تاجرًا فاعلاً يتمكن من تكوين علاقات مع الشركات البريطانية، وقد أوضح ممثلو شركات النفط رغبتهم في إيجاد قوة شرائية محلية، غير أن هناك وجود احتمالات بعدم وجود تجار مواطنين لديهم القدرة الكافية والإمكانيات للتصدي لمواجهة هذه العطاءات، وما تحتاجه المستودعات من خامات، وتم الاتفاق على التالي: 1 - أن تقوم شركات النفط بإخطار المعتمد البريطاني حول الاحتياجات المحلية لمشترياتها بطريقة منتظمة، وكذلك إخطار التجار في المدينة مباشرة وأرباب الصناعات في بريطانيا، 2 - أن يقوم موظفو وكالة التجارة البريطانية بزيارة التجار المواطنين للوقوف على رغباتهم في الحصول على العطاءات. 3 - تقوم الوكالة البريطانية بعرض بعض السلع، 4 - في غضون ذلك تقوم الشركات البريطانية التي تمت إحاطتها بفحوى هذه العطاءات في إيجاد ممثلين تتمكن من خلالهم تأمين طلبات الشراء، وبهذه الطريقة يمكن تكوين علاقة بين الجهة الراغبة بالتصدير في بريطانيا والتاجر المحلي»[1]. ويتابع «ينبغي أن يعتمد التاجر المواطن بدرجة كبيرة على الشركات البريطانية لاستيعاب وفهم فنون الخدمة والمعاملات التجارية، وربما يحصل على مساعدات مالية تمكّنه من الوقوف على قدميه في مجال العمل الذي يديره»، ويكمل التقرير «هذا بالطبع يتطلب دهاءً وصبرًا من جانب الشركات البريطانية يمكن على المدى الطويل أن يعطي ثماره لمصلحة الطرفين إذا ما استطاعت تلك الشركات تدريب وتأهيل الوكلاء والاحتفاظ بهم كشركاء أكْفاء ومخلصين لها[2]. وهناك تقارير أخرى تتحدّث عن المنافسة الأجنبية، سنختار منها هذا التقرير المؤرخ في 22/ يناير 1962 ويتناول منافسة البضائع اليابانية وغيرها التي بدأت تنتشر في سوق أبوظبي. يقول التقرير» المنافس الرئيس يبدو أنه اليابان، وتحديداً في مجال الإطارات والمنسوجات وأجهزة المذياع والأطعمة المعلبة، وبالتوسع الذي يجري حاليًا في أبوظبي، في البناء، زاد الطلب على الإسمنت، والجهات الموردة هي اليابان، مصر، العراق، كما أنه كانت هناك كميات بسيطة من الإسمنت تصل من روسيا، وبنهاية السنة، كان الإسمنت الياباني يباع بـ7 ريالات للكيس ذي الخمسين كيلو، والإسمنت العراقي بـ6 ريالات للكيس بنفس الكمية، وخلال عام 1962 كانت هناك أعداد قليلة من السيارات اليابانية عددها 17 سيارة وشاحنة ماركة نيسان، وكان وكيل سيارات لاندروفر الإنجليزية نشطًا بطريقة كافية، كما أن شركة روفر كانت قادرة على تلبية الطلبات، ومن ثم لم تجد السيارات اليابانية حظها من المشترين في السوق المحلي، وكان إجمالي السيارات المسجلة خلال السنة 150 سيارة تقريبًا، وهذا الرقم يشمل سيارات لاندروفر الإنجليزية، ودودج وجي. إم. سي وشيفروليه وفورد الأمريكية، إضافةً إلى الشاحنات، كما أن إجمالي السيارات التي تم تسجيلها منذ وضع نظام السجلات عام

(1) ***Records Of The Emirates 1962***, P. 208

(2) ***Ibid***

1960 بلـغ 467 سـيارة[1].

وحتـى تكتمـل منظومـة السـيطرة الاقتصاديـة مـن خـلال الاحتـكار فـي جميـع المجـالات، حـاول الإنجليـز السـيطرة علـى القطـاع المصرفـي والوقـوف فـي وجـه المصـارف الأجنبيـة الراغبـة فـي العمـل فـي أبوظبـي، ففـي نوفمبـر 1953، وقـع البنـك البريطانـي اتفاقيـة مـع الشـيخ شـخبوط تنـص علـى أن يفتـح البنـك فرعًـا لـه فـي أبوظبـي خـلال سـتة أشـهر مـن إعـلان أي شـركة مـن شـركات النفـط أنهـا بـدأت اسـتغلال النفـط تجاريًـا، وإذا نشـب نـزاع بيـن البنـك والحاكـم، يكـون الحكـم هـو الوكيـل السياسـي، أي أنهـم الخصـم والحكـم، وبالفعـل عندمـا تـم الإعـلان عـن اكتشـاف النفـط عـام 1958، وقعـت اتفاقيـة أخـرى تسـمح للبنـك بالبـدء فـي فتـح فـرع لـه، وطلبـوا احتـكار السـوق المصرفـي لمـدة خمـس سـنوات، إلا أن الشـيخ شـخبوط رفـض هـذا البنـد، وفتـح البنـك الشـرقي وهـو بنـك بريطانـي فرعًـا لـه فـي أبوظبـي عـام 1961، وفتـح البنـك العثمانـي فرعـه فـي أبوظبـي عـام 1962، وفـرض الشـيخ شـخبوط الـذي رأى مـا قامـت بـه الحكومـة البريطانيـة مـن حمايـة لبنوكهـا العاملـة فـي دبـي والشـارقة، اتفاقـا يلتـزم فيـه كل بنـك مـن البنـوك الثلاثـة العاملـة فـي أبوظبـي بدفـع 20% مـن أرباحـه مقابـل الموافقـة لـه بالعمـل، ووافقـت تلـك البنـوك علـى مضـض[2].

المرحلة الثانية: الانطلاق في المشاريع (1966 - 1970)

قبـل تولـي الشـيخ زايـد الحكـم فـي 6 أغسـطس 1966، كانـت أبوظبـي تعانـي مـن الآتـي: الظـروف الصعبـة التـي لمسـها الشـيخ زايـد شـخصيًّا خـلال سـنوات الفقـر والحرمـان، وخاصـة سـنوات الثلاثينيـات والأربعينيـات، وقلـة المـوارد قبـل اكتشـاف النفـط، وفقـر البيئـة مـن المـوارد الأخـرى التـي لـم تسـاعد فيمـا سـبق علـى تطويـر الإمـارة، والهيمنـة البريطانيـة التـي كانـت تتعمـد اسـتمرار عـزل المنطقـة عـن بقيـة الـدول العربيـة، وعـدم قيامهـا بـأي تطويـر أو تنميـة حقيقيـة.

كانـت الظـروف التـي تسـلم فيهـا الشـيخ زايـد مقاليـد الحكـم مواتيـة لنقـل الإمـارة مـن دائـرة النسـيان إلـى الانفتـاح علـى العالـم، ولا شـك أن تدفـق النفـط والعائـدات المجزيـة التـي دخلـت خزينـة الإمـارة، والظـروف السياسـية فـي المنطقـة سـاهمت كلهـا مـع رغبـة الشـيخ زايـد بالتغييـر والبـدء مباشـرةً بالتنميـة، فـي تحـول أبوظبـي إلـى ورشـة عمـل هائلـة بـدءًا مـن الشـهر الـذي أصبـح فيـه حاكمًـا، وهـو شـهر أغسـطس 1966.

(1) ***Records Of The Emirates 1962***, P. 385

(2) د. محمد فارس الفارس، **صفحات من تاريخ الإمارات والخليج**، الجزء الأول، ص 288، 289، 309 - 314.

الخطوات الأولى للشيخ زايد:

خلال النصف الأول من الستينيات، تكاثر العمال العرب في أبوظبي، فمنهم من قدم للعمل في شركات النفط، وآخرين قدموا للعمل في الشركات والمؤسسات التي بدأت نشاطها مع بدء تصدير النفط، وعانى هؤلاء العمال من هضم الحقوق المادية والمعيشية من قبل كثير من أرباب العمل، ورغم أن الشيخ زايد أصدر قانونًا للعمل ينظم حقوق العاملين في أبوظبي عام 1961 عندما كان نائبًا للحاكم، إلا أن هذا القانون لم يطبق فعليًّا، وبعد أيام من توليه الحكم، باشر الشيخ زايد في النظر في حقوق هؤلاء العمال، خاصة أنهم قاموا بأكثر من إضراب في بداية الستينيات، ويقول فينلاي في تقرير كتبه في 29 أغسطس، أي بعد تولي الشيخ زايد بأيام «من المحتمل أن يتخذ زايد خطوات لضمان أن يتم التعبير عن الشكاوى والمظالم التي تنتشر بين العمال والمستخدمين الذين يعملون في حقول النفط، وأن تناقش ويتم التعامل معها دون اللجوء إلى أسلوب الإضرابات، ومن المحتمل أيضًا أن يتم دفع رواتب وأجور قوات شرطة ودفاع أبوظبي بشكل سريع في المستقبل»[1].

بدأ زايد خطواته الأولى في بناء المدينة، بتشكيل هيكل إداري وتنفيذي من مجموعة من الخبراء متعددي الجنسيات، وتشير الوثائق البريطانية إلى أن زايد استعان في البداية بخبراء بريطانيين وسودانيين لتسيير الأمور الإدارية، وأعطاهم حرية كاملة في اتخاذ القرارات المناسبة حتى لا يشعروا بقيد ما، ويقول المعتمد البريطاني في أبوظبي مستر لامب «أخبرني زايد أنه يريد أن يلقي على عاتق هؤلاء الخبراء المسؤولية كاملة ليمضوا في وظائفهم وأعمالهم في كفاءة وفاعلية»[2]، ومع مرور الوقت، بدأ يسعى للاستعانة بخبراء وإداريين عرب يستطيع الاعتماد عليهم في مرحلة التأسيس، فأبوظبي كانت إمارة بكر لا توجد بها بنية تحتية، ولا أي هيكل إداري، ويقول لامب المعتمد البريطاني في أبوظبي في تقرير آخر مؤرخ في 22 / 6 / 1967 «سألت زايد بشأن الجنسية المثلى التي ينبغي أن يحملها الشخص الذي يريد تعيينه والاعتماد عليه، فرد بأنه ينبغي أن يتحدث العربية بطلاقة، وأن يكون قادرًا على فهم كل ما يريده بسرعة، ولا يريد مترجمًا بينه وبين مستشاره، ويكون مخلصًا وصادقًا، ولا يتدخل في الشؤون الأخرى سواء كانت سياسية أو غيرها». ويضيف لامب أن زايدًا قال: «إن مثل هؤلاء الفضلاء الذين يتمتعون بسجايا حميدة، يشكلون ندرة ولكنهم موجودون، وإذا استطاع العثور على شخص بهذه الصفات، فإنه سيكون مسرورًا»[3].

---

(1) ***Records Of The Emirates 1966***, P. 159

(2) From Lamb To Crowford No. 3, 5 Nov. 1966, ***Records Of The Emirates 1966***

(3) Lamb 22 June 1967, ***Records Of The Emirates 1967***, P. 274

وتشير المحادثات بين الساسة البريطانيين إلى تفضيل الشيخ زايد لشخصية عربية تتبوأ هذا المنصب، في حين أن الإنجليز كانوا يفضلون أن يكون بريطانيًا، ويقول ر. س. كراوفورد في رسالة مؤرخة في 1 يوليو 1967 أن العربيين الوحيدين اللذين تم اقتراحهما لهذا المنصب هما: فخري شهاب، ومحمود حسن جمعة، ويقول كراوفورد في رسالته: «ينبغي ألا نعتبر أن تفضيل زايد لشخص عربي ليتبوأ هذا المنصب، يخرج بالضرورة المرشحين الإنجليز من القائمة»[1].

ولا شك أن التخوف البريطاني من تعيين مستشار غير بريطاني في موقع حساس كهذا له ما يبرره، فالسيطرة البريطانية على اقتصاد الإمارة لن يكتمل إلا بوجود شخصية بريطانية مسؤولة تشرف على ذلك، وتعيين شخصية عربية، وخاصةً من الدول العربية التي كانت تتخذ موقفًا من الإنجليز، سيؤدي بلا شك إلى عرقلة الكثير من المشاريع التي تطمح الشركات البريطانية بأخذها، واختار الشيخ زايد المستشار العراقي محمود حسن جمعة لمنصب مدير عام التخطيط والتنسيق، وأصدر مرسوماً بذلك بتاريخ 7 / 12 / 1967[2]، وفيما بعد، قام بتعيين بعض الكفاءات العربية لأهم مرحلة تمر بها أبوظبي، وهي مرحلة البناء والتأسيس، وكان من أهم هؤلاء الدكتور المهندس عبد الرحمن مخلوف الذي خطط العديد من المدن العربية، وتم تعيينه لتخطيط المدينة ومرافقها عام 1968.

النفط والتحولات السريعة:

في عام 1966 كانت الكمية التي قامت بتصديرها شركات النفط العاملة في الحقول البحرية، تبلغ أكثر من 5 ملايين طن، أما من المناطق البرية، فقد تم تصدير أكثر من 12 مليون طن، ولم تكن توجد عائدات من مصادر أخرى، ووُجِدَ في أبوظبي آنذاك دائرتان فقط: الأولى: بلدية أبوظبي التي تأسست عام 1961 وتقوم بتحصيل رسوم إيجارات الأراضي، ورسوم التراخيص، وإيجارات المحال التجارية ورسوم الخدمات المختلفة، أما الدائرة الأخرى فهي الدائرة المالية، وكانت تخضع مباشرة لإشراف الحاكم ويديرها مدير بريطاني هو السيد طومسون، وكانت هناك فروع للبنك البريطاني للشرق الأوسط، والبنك الشرقي، والبنك العثماني الذي افتتح فرعًا آخر في العين إضافة إلى فرعه في أبوظبي[3].

بعد تولي زايد الحكم، بدأ عدد السكان بالارتفاع بشكل سريع نتيجة لأمرين: الأول رجوع أبناء أبوظبي العاملين في دول الخليج الأخرى، وبدء الإمارة بمشاريع هائلة

(1) Crawford, 1 July 1967, ***Records Of The Emirates 1967***, P. 276

(2) د. محمد فارس الفارس، **زايد في الوثائق البريطانية**، ص 234.

(3) Memorandam, ***Records Of The Emirates 1967***, PP. 332 - 337

استقطبت أعدادًا كبيرة من العمال والموظفين، ويشير تقرير بريطاني إلى أن عدد السكان عام 1967 وصل إلى 80 ألف نسمة، 8 آلاف منهم في مدينة أبوظبي، و6 آلاف في العين، وبضعة آلاف موزعة في ليوا وغيرها، وعدد كبير من العمال العرب والأجانب في مدينة أبوظبي، ومراكز عمل شركات النفط في طريف وجبل الظنة وجزيرة داس[1].

كان مجلس زايد يستقبل كل يوم مئات الزائرين من رجال الأعمال والمواطنين والمسؤولين، ولعبت سياسة الباب المفتوح للجميع، في تلمّس الشيخ زايد لحاجات الناس وقضاياهم بشكل مباشر، كما أدت دورًا في طمأنة رجال المال والأعمال للأجواء الجديدة، والمناخ الاقتصادي في الإمارة الناشئة، ويصف لامب مجلس زايد فيقول: «مع أن الحاكم يستقبل حاليًا رجال الأعمال في مكتبه، فإنه يواصل عقد مجالس يلتقي فيها رعيته، فأبوابه مشرعة أمام الجميع لا توصد في وجه أحد من شعبه. الحاكم مصمم على أن يكون شعبه في أبوظبي هو أول من يتنعم بمزايا الرخاء وثماره»[2].

ولكن لكل طفرة اقتصادية إيجابياتها وسلبياتها، فعدد السكان القليل، والثروة الهائلة التي بدأت عوائدها تزداد، ورغبة الشيخ زايد في إنشاء أبوظبي الجديدة، أدى كما ذكرنا إلى تدفق هائل للعمالة التي لا يمكن وقفها، وكان لهؤلاء إيجابياتهم في المساهمة بالمشاريع وتأسيس اقتصاد جديد للمدينة، وتم افتتاح محلات ومطاعم وفنادق وغيرها لخدمتهم، مما انعش حركة الحياة في المدينة الناشئة، وغير من معالمها، وبنفس الوقت، كانت هناك سلبيات من خلال ازدياد أعداد هذه الجنسيات المتنوعة على أعداد أبناء الإمارة، ويعبر عن هذه الأجواء الجديدة تقرير كتبه المعتمد البريطاني في أبوظبي مستر لامب الذي يقول: «ثمة حقيقة محزنة لا بد أن أعرض لها، وهي أن وجود أبوظبي ذاته لا يستغني عن العمالة الماهرة الأجنبية، فالحمالون الذين يفرغون حمولة السفن هم من الباكستانيين أو البلوش، وإذا ما مضى المقاولون في خطتهم، فسوف يكون سائقو السيارات من الباكستانيين، أما الكتبة وأساتذة المدارس ومديرو المحلات، فمن الهنود والأردنيين والبحرينيين، ولا تستطيع أبوظبي تسيير أمورها وتدبير شؤونها من دونهم، وسوف يمضي وقت لا بأس به قبل أن تكون قد دربت وعلمت كوادر من أبنائها للقيام بهذه الأعمال، وتولي هذه المناصب»[3].

(1) ***Ibid***

(2) ***Records Of The Emirates 1966***, PP. 315 - 316

(3) Ibid

انطلاق المشاريع:

بدأ الشيخ زايد بسلسلة من المشاريع منذ عام 1966، ويتحدث تقرير بريطاني عن مشاريع بدأت منذ شهر أغسطس، من بينها تشييد الطرق، ومد خطوط أنابيب المياه للمنازل والمستشفيات والمدارس، ووضع اتحاد شركات أرابيكون خططًا لأعمال الإنشاءات تكلف حوالي 15 مليون جنيه استرليني، وتم إنشاء دوائر تحت إدارة مجلس التخطيط الذي يتولى الحاكم رئاسته، وترأس الحاكم أيضًا الدائرة المالية التي يديرها السيد طومسون، وتم إنشاء هيئة تعرف باسم «هيئة أبوظبي للاستثمار» من أجل استثمار جزء من إيرادات الإمارة في الخارج، وتم تعيين مجلس إدارة لتلك الهيئة من رئيس هو سيجون هوج، ونائب له هو جلين مايلز، وأعضاء للمجلس هم أحمد بن خليفة من أبوظبي ولونجستريت هنتون نائب رئيس شركة مورجان جارنتي، وكومت سايلي عضو بنك لاندروشن في باريس، وجون تندال مدير استثمار في شركة رويال اكسشينجن، وتأسست تلك الهيئة بالتشاور بين الشيخ زايد والحكومة البريطانية وبنك انجلترا[1].

تطور التعليم في الستينيات:

في عام 1958 افتتحت أول مدرسة نظامية في أبوظبي هي المدرسة الفلاحية، إلا أنها أغلقت في العام التالي وعاودت الافتتاح عام 1960، وفي عام 1963 شكل الشيخ شخبوط لجنة برئاسة الشيخ حمدان بن محمد للسفر إلى الأردن والتعاقد مع مدرسين؛ إذ تعاقدت مع 3 مدرسين، وكان التعليم مقصورًا على الذكور فقط، ولكن افتتحت مدرسة للبنات في نفس العام أي عام 1963، ويبدو أن اللجنة أرادت تطوير التعليم ليشمل الإناث بعد عودتها من الأردن، وخلال عهد الشيخ شخبوط الذي امتد إلى منتصف عام 1966، أنشئت 5 مدارس هي: الفلاحية والشرقية والبطين ومدرسة البنات في أبوظبي والنهيانية بالعين، وبعد تولي الشيخ زايد، أمر بإنشاء دائرة المعارف عام 1966 برئاسة الشيخ حمدان بن محمد آل نهيان، وتولى إدارة المعارف الدكتور سبنسر البريطاني الجنسية وذلك في مارس 1967، ثم أعقبه بعد فترة عبدالله عوض الذي انتدب من السودان، إلا أنه لم يستمر فترة طويلة، وتولى بعده الدكتور خالد الهاشمي وهو عراقي الجنسية، ثم جاء بعدهم عبدالملك الحمر من البحرين، وخلال الفترة من 1967 إلى 1970، افتتحت العديد من المدارس في أبوظبي والعين أهمها مدرسة محمد بن القاسم، ومدرسة إعدادية في العين، والمعهد الإسلامي بالعين، وبدأ التعليم النظامي في أبوظبي من خلال المدرسين الأردنيين الذين ورد ذكرهم سابقًا، وكانت تلك هي البعثة التعليمية الأولى للإمارة، وتبعتها بعثات أخرى من الأردن، ووصلت أول بعثة من المدرسين البحرينيين عام 1968، وبالإضافة إلى التوسع بالتعليم،

(1) Abu Dhabi Investment Board, ***Records Of The Emirates 1967***, PP. 709 - 711

قامت دائرة المعارف بأبوظبي بإنشاء أقسام داخلية للطلاب في أبوظبي والعين لاستقبال أبناء الخليج وعمان الذين قدم منهم مجموعة كبيرة للدراسة في مدارس أبوظبي، والسكن الداخلي لهؤلاء كان يشمل السكن والطعام والشراب والعلاج والقرطاسية وصرف رواتب شهرية بمبالغ تتراوح بين 5 - 15 دينار بحريني، أما طلاب المدارس في أبوظبي، فقد بدأت دائرة المعارف منذ إنشائها بإتاحة التعليم المجاني للمواطنين والأجانب من الجنسين، وصرف الكتب والقرطاسية، وصرف رواتب شهرية للطلاب على النحو التالي: 4 دنانير لتلميذ الروضة شهرياً،5 دنانير لتلميذ الأول الابتدائي، وبزيادة دينار واحد لتلميذ كل مرحلة أعلى، ليصل المبلغ الذي يحصل عليه تلميذ الثالث الثانوي 15 دينار، وتقديم وجبة غذائية مجانية يوميًّا، وصرف بدلتين وحذاء وملابس رياضية لكل طالب في بداية كل عام دراسي، وتوفير المواصلات المجانية، وصرف العلاج المجاني، أما المناهج الدراسية، فكانت مزيجًا من المناهج العراقية والكويتية والأردنية والمصرية والقطرية، ومنحت أول شهادة إعدادية عامة في أبوظبي في نهاية العام الدراسي 1968 - 1969 [1].

إنشاء الدوائر المحلية:

كان إنشاء زايد للدوائر المحلية في أبوظبي من أهم القرارات التي اتخذت في السنة الأولى من حكمه؛ إذ بدأت الإمارة بالتحول التدريجي من النظام القبلي إلى إمارة حديثة ومنظمة، وإنشاء تلك الدوائر يعني أن المسؤوليات ستتوزع على أكثر من شخص، وستنتهي شيئاً فشيئاً المركزية، لتحل محلها الإدارة الحديثة، ولا شك أن البدء بمشاريع التنمية الضخمة، كان لا بد أن يصاحبه تأسيس نظم الإدارة المتبعة في كل دول العالم؛ إذ تتطلب المرحلة الجديدة التي تمرّ بها أبوظبي، طرقًا جديدة في التعامل مع الشركات والهيئات الأجنبية التي أصبحت تفد إلى أبوظبي، وأصبح النظام الإداري الجديد الذي أنشأه الحاكم، مكونًا من دائرة المالية التي ألحقت ضمن المؤسسات التابعة له شخصيًّا، ليتمكن من الإشراف على العائدات والمصروفات بشكل مباشر، وعين الشيخ محمد بن خالد آل نهيان نائباً له، وشغل منصب مدير دائرة المالية أي. جي. طومسون، وهو بريطاني الجنسية، وأصبح الشيخ حمدان بن محمد آل نهيان رئيساً لدوائر الأشغال العامة والمياه والصحة والتعليم، وتم تعيين مدير للصحة هو البريطاني الدكتور بي. جي هورنيبلو، أما دائرة الكهرباء فقد أصبح رئيسها الشيخ خليفة بن محمد آل نهيان، وأصبح الشيخ مبارك بن محمد آل نهيان قائداً للشرطة، والبريطاني برام نائباً له، أما الشيخ طحنون بن محمد فقد أصبح رئيساً لدائرة الزراعة ورئيسًا لبلدية العين، في حين أصبح الشيخ سيف بن محمد رئيسًا لبلدية أبوظبي، أما المحاكم فقد رأسها الشيخ سرور بن محمد آل نهيان، وكان القاضي المعين

(1) د. عارف الشيخ، **تاريخ التعليم في أبوظبي خلال الفترة من 1902 - 1972**، صفحات متفرقة.

في المحكمة هو الأردني صبحي حجاب، وعين أحمد بن حامد مديرًا لدائرة العمل، وتم تعيين المقدم أي. بي. ويلسون قائداً لقوة دفاع أبوظبي، وعين أحمد العبيدلي سكرتيرًا خاصًا للحاكم ومديرًا لمكتب الشيخ زايد، وبتلك التعيينات، بدأت أبوظبي تتحسس أولى خطوات التطور والحداثة، وكان هذا الكادر هو الدفعة الأولى التي تحملت مسؤولية بناء الإمارة وانطلاقها نحو المستقبل[1].

تطور العمل المصرفي:

بعد افتتاح البنك البريطاني في أبوظبي عام 1959، افتتح كل من البنك الشرقي والبنك العثماني فروعًا لهما في أوائل الستينيات، وبدأت المصارف الأخرى تسعى للعمل في أبوظبي، فتقدم كل من البنك العربي، وبنك أوف أمريكا، وفيرست ناشيونال سيتي بنك، بطلب فتح فروع لها، لكن لم تتم الموافقة على طلباتهم خلال عهد الشيخ شخبوط الذي اشترط على المصارف العاملة في أبوظبي أن تدفع 20% من أرباحها للحكومة[2]. وفي عام 1967، شجع الشيخ زايد بنك عمان الذي تملكه إحدى العائلات المواطنة بدبي، بفتح فرع له في أبوظبي، كما قام بإعطاء الإذن ل «بونايتد بنك أوف باكستان» للعمل في أبوظبي، وفي 14 يونيو 1967 أصدر الشيخ زايد مرسومًا بتأسيس أول بنك وطني في أبوظبي وهو «بنك أبوظبي الوطني» برأسمال 1.500.000 جنيه استرليني، وحث الشيخ زايد جميع تجار أبوظبي على المساهمة في تأسيس البنك، وعدم اقتصاره على المساهمة الحكومية، ويقول بيرتون وهو أحد المسؤولين البريطانيين في أبوظبي أن تجار أبوظبي مغتبطون لهذه الخطوة، وجاء في المرسوم الذي أصدره زايد ما يلي: «إلى جميع تجار أبوظبي، لقد وافقنا على تأسيس بنك أبوظبي برأسمال قدره 1.500.000 جنيه استرليني، وكلفنا سلطان بن علي العويس بالإشراف على الإجراءات الخاصة بتأسيس هذا البنك، ويمكن لبنك دبي الوطني أن يستثمر في بنك أبوظبي الوطني بعد الاتفاق مع المساهمين»[3].

حاول الإنجليز بشتى الطرق، قصر العمل في هذا المجال على المصارف البريطانية، سواء في أبوظبي أو دبي، إلا أن تلك المحاولات لم توفق، وأتت خطوة تأسيس بنك وطني في وقتها؛ إذ بدأت تتجمع عائدات النفط إضافة إلى حاجة رجال الأعمال القادمين من كل مكان إلى المزيد من المصارف، والأهم من ذلك أن وجود مصرف وطني، سيتيح للمواطنين الشعور بالطمأنينة لإيداع أموالهم دون تردد، خاصةً أن تجربة المصارف تجربة

(1) د. محمد فارس الفارس، **زايد في الوثائق البريطانية**، ص 91 - 92.

(2) د. محمد فارس الفارس، **م. س**، ص 73.

(3) Burton, Banking In Abu Dhabi, 17, June 1967, ***Records Of The Emirates 1967***, PP. 664 - 665

جديدة لم يستوعبها كثير من الناس، ومن فوائد هذه الخطوة أن الشيخ زايد أراد أن يحول أبناء أبوظبي الذين عانوا سنوات الفقر والحاجة، إلى مستثمرين ومؤسسين لقاعدة اقتصادية جديدة.

تنمية الزراعة وتوطين البدو:

قبل النفط، ومع قلة الموارد، عمل كثير من المواطنين المقيمين في الواحات، بزراعة النخيل والخضراوات وغيرها من المحاصيل، وأصبحت مناطق مثل قرى المنطقة الشرقية من أبوظبي وواحات ليوا وغيرها، مصدرًا للكثير من الغلات الزراعية، ومع تدفق النفط، هجر كثير من المواطنين تلك المهنة واندفعوا نحو الاستثمار العقاري والمالي، وأدرك الشيخ زايد أن إهمال هذا القطاع سيؤدي إلى اندثاره، وأراد لأبناء أبوظبي الاستفادة من القطاعين دون ترك أحدهما، القطاع المالي بما يدره من دخل مرتفع، والزراعي الذي سيديم ويطور الزراعة في الإمارة بأيدي أبنائها، وحرص على أن يطور أهل الواحات أراضيهم الزراعية من خلال إدخال الميكنة الحديثة والبحث عن مصادر المياه.

ويقول لامب في تقرير كتبه في 6 نوفمبر 1966 حول هذا الموضوع «يمكن عن طريق انتهاج سياسة توطين زراعي تذليل صعوبات حل معضلة توزيع ثروة البلاد الهائلة، وهي سياسة لن تساعد فقط في توزيع الثروة، بل ستولد المزيد من المصادر والموارد، ويدرك الحاكم هذا الشيء، ويعيه جيدًا، وهو متلهف للشروع في التنمية الزراعية». وحول خطة زايد في تطبيق نظام ملكية الأراضي الزراعية للمواطنين العاملين بهذه المهنة والمهتمين بها، يقول لامب «يخطط الحاكم لإقامة نظام تمليك زراعي، تمتلك بموجبه عائلات المواطنين في البريمي قطعة أرض صغيرة ومضخة مياه، مع ضمان إمدادها بالمياه العذبة، وتزويدها بمنزل مكون من ثلاث غرف ويتمتع بنظام الصرف الصحي»[1]، وسعى زايد إلى توطين القبائل، والسعي لاستقرارها بمنحها الأراضي الزراعية ومستلزماتها وتشجيعها على الإنتاج.

أبوظبي: من إمارة منسية إلى مدينة عصرية:

أنفق الشيخ زايد ما يقارب الـ40 مليون جنيه استرليني خلال الأعوام القليلة التي تلت توليه الحكم، على تنفيذ أعمال إنشائية تمولها كلها حكومة أبوظبي من عوائدها النفطية، وعهد إلى مجموعة شركات أرابيكون بإعداد خطة عمرانية لأبوظبي والعين، وشق طريق الكورنيش، بالإضافة إلى مشاريع ثانوية أخرى مثل تصميم سوق لتجارة التجزئة، وحديقة ترفيهية، ومجموعة من العمارات السكنية، إلى جانب 1500 منزل في العين تمنح مجاناً

(1) ***Records Of The Emirates 1966***, PP. 315 - 316

للمواطنين، ووافق على عقد قيمته الإجمالية 5 ملايين دينار بحريني لبناء 2000 مسكن منخفض التكلفة في أبوظبي، والبدء بإقامة مطار دولي، وطرحت مناقصات لإقامة رصيف بحري طوله ميل ونصف، وتم التعاقد مع شركة هوكر سيدلي لتقديم 4000 كيلو وات إضافية من إمدادات الطاقة الكهربائية في أبوظبي و3000 كيلو وات في العين، وفي عام 1967 تولت حكومة أبوظبي تشغيل خدمات البريد الداخلي والخارجي بعد أن حصلت عليها من وكالات البريد البريطانية، وأصدرت طوابع بريدية للمرة الأولى في أبريل 1967، وكانت شركة أبوظبي للبرق والهاتف تدار من قبل شركة إيراديو الدولية البريطانية، وكان في أبوظبي مقسم آلي مزود بخدمة هاتفية دولية، وعقدت محادثات بين هذه الشركة وحكومة أبوظبي بهدف تسليم مهام تسيير شركة أبوظبي للبرق والهاتف للحكومة بسبب خطط الحاكم بمدّ هذه الخدمة وتطويرها، وطلب الشيخ زايد من الحكومة البريطانية ترشيح موظف مدني بريطاني، مديراً للبرق والهاتف، أما بالنسبة للمرافق الصحية، فقد كان هناك مستشفى البعثة الأمريكية في العين، وحين تم تعيين الدكتور البريطاني هورنيبلو مديراً للصحة، شرع على الفور بإقامة مستشفى في أبوظبي، وآخر في العين مع أحدث التجهيزات بتكلفة 7 ملايين دينار بحريني، وعيادات خارجية كبيرة ملحقة بكل من المستشفيين، وإقامة 4 عيادات في العين، وكانت هناك مشاريع أخرى قامت بها مؤسسة كانسلت، تشمل مطار أبوظبي الدولي، وإنشاء جسر المقطع الذي يربط جزيرة أبوظبي باليابسة، بالإضافة إلى مشروع ميناء في المياه العميقة[1]. وليس هناك من تعبير عن حالة التحول الكبير الذي تشهده المدينة أكثر دقة مما أورده تريدويل المعتمد البريطاني في أبوظبي على لسان أحد الطيارين البريطانيين الذي وصف أبوظبي في أواخر عام 1969 وهو يطل عليها من الجو، يقول تريدويل «أبدى لي مؤخرًا ربان إحدى الرحلتين الليليتين اللتين تقوم بهما طائرات الخطوط الجوية البريطانية إلى أبوظبي مرتين في الأسبوع ملاحظة قال فيها: » أنه في كل مرة تقترب فيها طائرته من طراز (في.سي 10) تذهله مناطق جديدة تتلألأ بالأضواء في المدينة تحته، ويؤكد تريدويل في تقريره المؤرخ في 19 ديسمبر 1969 على ما قاله الطيار، حيث يصف التغيرات الجديدة في أبوظبي بقوله: «بالفعل، إن مدينة أبوظبي تنمو بهدوء، وقبل سنوات قليلة فقط، لم يكن المطار سوى درب رملي بدائي، إلى درجة أن الزائرين للوكالة البريطانية كانوا يضطرون غالبًا إلى إخلاء بعض الهواء من إطارات مركباتهم لكي يتمكنوا من عبور الكثبان الرملية التي تقبع خارج البوابة». كانت عجلة البناء الضخمة التي انطلقت بدوران سريع منذ أواخر عام 1966 لتبدأ بإنشاء مدينة أبوظبي الجديدة، قد استفادت من العائدات الكبيرة للنفط خلال أعوام 1967 و1968، وأصبحت أبوظبي عام 1968 تحتل المرتبة الثانية عشر بين أكثر الدول إنتاجاً للنفط في العالم، حيث تنتج 24 مليون طن، واحتلت المرتبة الخامسة بين دول الشرق الأوسط من

(1) د. جوينتي مايترا، **زايد في التحدي إلى الاتحاد**، ص 111 - 113.

حيث الإنتاج، وخلال 3 سنوات من تولي الشيخ زايد الحكم، تغير وجه المدينة بشكل سريع كما يعبر عن ذلك المعتمد البريطاني في أبوظبي الذي يقول في تقريره أواخر عام 1969: «أصبح مظهر أبوظبي أقل تنفيراً من الناحية الجمالية، وهي أهدأ من دون ذلك الطرق المستمر الذي كان سائدًا قبل بضعة أشهر، والدهانون رائحون غادون يصنعون اللمسات الأخيرة على البنايات»[1].

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية:

1. زبال، سليم، كنت شاهدًا، الإمارات من عام 1960 إلى 1974م، (أبوظبي، المجمع الثقافي،2001م).
2. البوريني، أحمد قاسم، الإمارات السبع على الساحل الأخضر، (بيروت 1957 م)
3. الفارس، محمد فارس، الأوضاع الاقتصادية في إمارات الساحل (دولة الإمارات العربية المتحدة حاليًا) من 1862 - 1965م، (ابوظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث 2000م.)
4. الفارس، محمد فارس، زايد في الوثائق البريطانية، (دبي 2007م، ط1).
5. الفارس، محمد فارس، صفحات من تاريخ الإمارات والخليج، (عمان، الدار الاهلية للنشر والتوزيع، جزءان، 2008م، 2014م، ط1)
6. زلوم، عبد القادر، عمان والإمارات السبع، (بيروت، دار الحياة، 1963م)
7. الفهيم، محمد عبد الجليل، من المحل إلى الغنى (قصة أبوظبي)، لندن، مركز لندن للدراسات، 1996م،ط1
8. مخلوف، عبدالرحمن، مدينة أبوظبي، لمحات من رحلة تحديثها.
9. الشيخ، عارف، تاريخ التعليم في أبوظبي خلال الفترة من 1902 - 1972، دبي 2008م، ط1.
10. مايترا، جوينتي، زايد من التحدي إلى الاتحاد، (أبوظبي، مركز الوثائق والبحوث، 2007م، ط1).

ترجمة مصادر ومراجع اللغة العربية: Transliteration Arabic References:

1. Zibaal, Saleem, kunt shahdan, al’imarat min a’am 1960 ‘ilaa 1974 m (abu dhabi, almugamma’ ath-thaqaafy, 2001 m).
2. Albureeny, Ahmad Qassim, al’imarat as-sabe’ alaa as-saahil al’akhdar (bayrout 1957 m).
3. Alfaris, Muhammad Faris, al’awdaae’ aliqtisaadiah fi emaraat as-saahil (dawlat al’imarat alarabiah almuttahidah haaliyn) min 1862-1965m (abu dhabi, markaz al’iimarat lid-diraasaat walbuhoth 2000 m).
4. Alfaris, Muhammad Faris, Zayid fi alwathaae’iq albiritaaniah, (Dubai 2007 m, at-taba’t al’olaa).

(1) د. محمد فارس الفارس، **م. س**، ص 163 - 168.

5. Alfaris, Muhammad Faris, safahat min taarikh al'imarat walkhaleej (Amman, ad-dar al'ahliah lin-nashr wat-tawzie', juza'an , 2008 m , 2014 m , t1).
6. Zulum, Abdulqaadir, U'mmaan wal'imarat as-sabe', (bayrout, dar alhayah, 1963 m).
7. Alfaheem, Muhammad Abduljaleel, min almahali 'ilaa al'ghina (qissat Abu dhabi), landan, markaz landan lid-diraasaat, 1996, t1.
8. Makhluof, Abdurrahman, madeenat Abu dhabi, lamahat min rihlat tahdeethiha.
9. Alshaykh A'rif, taareekh at-ta'leem fi Abu dhabi khilal alfatrat min 1902-1972, Dubai 2008 m, t1.
10. Maitra, Juinty, Zayid min at-tahadiy 'ilaa alitihaad, (Abu dhabi, markaz alwathai'q walbuhuth, 2007 m, t1).

ثانياً: الوثائق البريطانية:

Political Diaries Of The Persian Gulf,1904-1958, (20 volumes), Archive Edition,1990

The Persian Gulf Administration Reports,1873-1957 (11 volumes) Archive Edition,1986

Records Of The Emirates, volumes for the years : 1961, 1962, 1963, 1964, 1965, 1966, 1967, 1968, 1969, 1970, Archive Edition 1997

The Establishment of Abu Dhabi Infrastructure from 1960 to 1970

Mohammed Faris Alfaris

College of Arts, Humanities and Social Sciences - University of Sharjah

Sharjah - U.A.E.

Abstract:

After oil had been discovered in Abu Dhabi in September 1958 and the export shipment of crude oil had started in June 1962, life in the Emirates changed from poverty to wealth. The Emirates has been leading a primitive life until the beginning of the sixties of the twentieth century. This research addresses the first phase of the beginning of the Emirates growth and the establishment of some projects such as the municipality of Abu Dhabi, the post offices and telegraph, the delivery of water and electricity supply to the population, and the establishment of some banks.

During the period from 1966 to 1970, the Emirates witnessed a comprehensive renaissance in all fields after the nomination of Sheikh Zayed in 1966 as a president. This study deals with the development of Abu Dhabi beginning from the period before the discovery of oil until the discovery of oil and the beginning of the development and projects in 1960.

Keywords: Infra Structure, Cultured Pearls, Oil Discovery, Development Projects, The First Oil Shipment, Oil and Rapid Transitions.